الأنباء
الثلاثاء 3 فبراير 2015

المرافق العامة عقدت حلقتها النقاشية السابعة حول مراجعة ودراسة قانون البلدية رقم 2005/5

الخرافي: حل مشاكل المشاريع التطويرية من خلال قانون البلدية الجديد
الحريجي: نسعى إلى فك التشابك في الاختصاصات الواردة بالقانون الحالي

م. عادل الخرافي وسعود الحريجي ود. جنان بوشهري خلال اجتماع لجنة المرافق العامة

اللواء عبدالفتاح العلي واللواء عبدالله المهنا خلال الاجتماع

عقدت لجنة المرافق العامة بمجلس الأمة أمس (الاثنين) حلقتها النقاشية السابعة الخاصة بدراسة ومراجعة قانون 2005/5 بشأن بلدية الكويت، بحضور كل من أمين سر المجلس ورئيس اللجنة العضو عادل الخرافي ومقرر اللجنة العضو سعود الحريجي وعضو اللجنة النائب نبيل الفضل ونخبة من المختصين وأصحاب الخبرات في بلدية الكويت والجهات الحكومية الأخرى ذات العلاقة في هذا المجال.

وتركز النقاش في هذه الحلقة على مدى إمكانية نقل بعض الاختصاصات من بلدية الكويت إلى جهات حكومية أخرى هي الأقرب إلى توليها، وذلك بهدف فك التشابك في الاختصاص وتسهيل الإجراءات، حيث نوقشت عدة مواضيع متعلقة بهذا الجانب، كمزايدات الإعلانات في المحافظات والطرق السريعة، والإشراف على مواقع سكراب السيارات، والباعة المتجولين، وتراخيص الإعلانات بأنواعها، والمحلات العامة والمقلقة للراحة، والأسواق الخاصة بالحيوانات، وزراعة المساحات العامة والملاصقة لبيوت السكن الخاص، بالإضافة إلى تنظيم الجنازات والدفن والإشراف على المقابر.

وفي هذا الصدد كشف أمين سر المجلس ورئيس اللجنة العضو عادل الخرافي عن وجود كثير من المشاريع التطويرية في عدد من الجهات الحكومية، لذلك يجب معرفة المشاكل التي تواجه القائمين عليها والمرتبطة بالبلدية، والتي قد يكون في بعض الأحيان مجرد سوء تفاهم لا يرقى إلى أن يكون مشكلة حقيقية.

الفضل: الاستفادة من تجارب الدول المجاورة في تحديد تبعية السكراب

العلي: الأمن العام يتعامل مع الباعة وفق قانون العمل والإقامة

كما قال مقرر اللجنة العضو سعود الحريجي: هذا القانون يستحق منا الكثير ويستحق العمل الدؤوب ومناقشة كل مادة على حدة لتحقيق المصلحة العامة وفك التشابك في الاختصاصات، وقد حرصنا في هذه الحلقة على مناقشة مدى إمكانية نقل بعض الاختصاصات من بلدية الكويت إلى جهات حكومية أخرى هي الأقرب إلى توليها بدعوة كل من له علاقة بهذا الجانب للاستفادة من خبراتهم وآرائهم.

وأشار الوكيل المساعد لشؤون المرور في وزارة الداخلية اللواء عبدالله المهنا الى أن هناك أنواعا متعددة من الباعة المتجولين في البلاد وان قانون البلدية لم يحدد هذه الأنواع تحديدا دقيقا حتى يمكن التعامل مع كل نوع على حدة، مطالبا بلدية الكويت بتزويد وزارة الداخلية بالمواد واللوائح الخاصة بهذه الفئة.

وفيما يخص موضوع إدارة السكراب والإشراف عليه قال المهنا ان هذا يحتاج إلى مجهود كبير، فالسكراب ليس متعلقا بالسيارات فقط بل هناك عدة سلع يتم تداولها خارجة عن مهام وتخصصات وزارة الداخلية.

وأضاف الوكيل المساعد لشؤون الأمن العام في وزارة الداخلية اللواء عبدالفتاح العلي أن ظاهرة الباعة المتجولين تعتبر ظاهرة غير حضارية نشاهدها في أكثر من موقع باختلاف السلع التي يتم بيعها، وان الأمن العام يتعامل مع هذه الفئات وفق قانون العمل والإقامة، مبينا أن معظم الأغذية التي يتم بيعها من قبل هؤلاء الباعة فاسدة ومنتهية الصلاحية، مشيدا بجهود اللجنة الثلاثية المكونة من وزارة الداخلية والشؤون والتجارة بضبط الباعة المتجولين في الأسواق والساحات غير المرخصة.

وطالب عضو لجنة المرافق العامة النائب نبيل الفضل من وزارة الداخلية وبلدية الكويت بعمل تصور مكتوب حول قضية الباعة المتجولين للحد من انتشار هذه الظاهرة، بالإضافة إلى الاستفادة من تجارب الدول المجاورة في تحديد تبعية السكراب حتى وان استلزم ذلك إنشاء شركة أو هيئة لإدارته.

من جانب آخر، قال مدير إدارة الصحة العامة في وزارة الصحة د. يوسف مندكار ان عملية دفن الموتى تمر بعدة مراحل مرتبطة بوزارة الصحة والبلدية معا، مبديا استعداد وزارة الصحة إلى تحمل جميع المهام المتعلقة بدفن الموتى والإشراف على المقابر وإدارتها إذا تم توفير الإمكانيات والكوادر اللازمة.

وفيما يتعلق بزراعة المساحات العامة والملاصقة لبيوت السكن الخاص قال ممثل الهيئة العامة لشؤون الزراعة والثروة السمكية م.غانم السند ان زراعة المساحات العامة مسؤولية الهيئة وهي على استعداد للقيام بهذه المهمة، خاصة ان الكويت من الدول الصحراوية التي تحتاج إلى زيادة في المساحات المزروعة، في الوقت الذي تزداد فيه نسبة التلوث الجوي.

وقال ممثل الهيئة العامة لشؤون الزراعة والثروة السمكية وليد عيسى ان الهيئة ليس لديها مانع من إدارة الأسواق الخاصة بالحيوانات والإشراف عليها، بل إن هذا يدخل ضمن اختصاصاتها الرئيسية، خاصة ان تراخيص دخول الحيوانات من خارج البلاد تصدر من الهيئة.

وردا على استفسار ممثلي وزارة الداخلية حول آلية تسليم الحيوانات التي يتم حجزها لديهم، قال عيسى ان الهيئة ستقوم بالتنسيق مع الداخلية وتخصيص خط ساخن في شأن استقبال تلك الحيوانات.

وحول تراخيص الإعلانات بأنواعها كشف الوكيل المساعد لشؤون الرقابة التجارية في وزارة التجارة عبدالله العنزي عن التشابك الواضح في عمل وزارة التجارة مع البلدية في هذا المجال، مطالبا بأن تدخل جميع الأمور الخاصة بالإعلانات من تراخيص وإشراف وغيرها تحت مظلة وزارة التجارة حتى يتم تبسيط الإجراءات على المراجعين.

وأوضح مدير إدارة التراخيص التجارية في وزارة التجارة فالح الهبيدة أن التراخيص التجارية تصدر حاليا من وزارة التجارة بينما تصدر تراخيص الإعلانات التجارية من بلدية الكويت، معتبرا ضم هذين النشاطين إلى وزارة التجارة يسهم بشكل كبير في فك التشابك في الاختصاصات.

وفي نهاية الحلقة قال مقرر اللجنة العضو سعود الحريجي ان اللجنة في انتظار الملاحظات والتعديلات المكتوبة من قبل المشاركين، مشيرا الى أن الحلقة النقاشية القادمة والأخيرة ستكون بعد غد الخميس الموافق 5 فبراير 2015 داعيا المشاركين الى تقديم كل ما لديهم من تعديلات واقتراحات.

«الميزانيات»: الهيئة العامة للتعليم التطبيقي عاجزة عن تفنيد ملاحظات ديوان المحاسبة

عدنان عبدالصمد

اجتمعت لجنة الميزانيات والحساب الختامي لمناقشة الحساب الختامي للهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب عن السنة المالية 2014/2013 وملاحظات ديوان المحاسبة بشأنه، علما بأنه قد سبق للجنة أن وجهت دعوة رسمية للهيئة لحضور اجتماعها بتاريخ 7 يناير 2015، واعتذرت الهيئة عن حضوره مبررة أنها لم تتسلم ملاحظات ديوان المحاسبة على حسابها الختامي رغم أن تقرير ديوان المحاسبة يتضمن ردود الهيئة على تلك الملاحظات، وهذا ما أقرت به الهيئة في اجتماع اليوم.

وفي بداية الاجتماع، أفاد ديوان المحاسبة بأن الهيئة تتأخر في ردودها على مكاتبات ديوان المحاسبة فيما يخص الملاحظات التي تشوب أعمال الهيئة، أما فيما يخص مكاتبات لجنة الميزانيات فإن الهيئة لم ترد عليها حتى تاريخه والمرسلة منذ 2014/9/24، رغم أن اللجنة تعاونت مع الهيئة وتساهلت في إيصال مكاتبتها إليها سواء عن طريق البريد الرسمي أو من خلال (الفاكس) إلى مكتب مدير عام الهيئة مباشرة، ومازالت الهيئة تتحجج بعدم تسلمها لتلك الكتب، مما يكشف عن وجود سوء في الأداء الإداري والتنظيمي وعدم التنسيق بين الإدارات المعنية للرد على الاستفسارات التي توجهها الجهات الرقابية في الدولة.

أما فيما يخص مصروفات الهيئة للسنة المالية 2014/2013 فقد بلغت مصروفاتها الفعلية ما جملته 308,651,361 دينارا وبوفر قدره 12٪ عما تم اعتماده لها، ومن ضمن ملاحظات ديوان المحاسبة انخفاض معدلات الصرف على الاعتمادات المخصصة ضمن أبواب ميزانية الهيئة لتنفيذ المشاريع المقررة لتحقيق الأهداف الواردة في الميزانية، وخاصة فيما يتعلق بالمشاريع التطويرية، حيث بلغت نسبة الوفر فيه 90٪ عن جملة ما تم اعتماده لها في الميزانية والبالغ 5,956,000 دينار، حيث مازال عدد 16 مشروعا قيد التصميم منذ عدة سنوات مما يؤثر هذا التأخر على العملية التعليمية في نهاية الأمر، وخاصة أن من تلك المشاريع تصميم وإنشاء معاهد تدريبية للهيئة في المدن الجديدة كمدينة صباح الأحمد ومدينة جابر الأحمد.

كما تبين للجنة وجود خلل وضعف في إحكام نظم الرقابة المالية الداخلية والتقيد بالتعليمات المالية المنظمة لذلك، ومن أوجه ذلك:

1 ـ تضخم رصيد حساب الديون المستحقة للحكومة واستمرار تدوير بعض الأرصدة منذ السنة المالية 1986/1985.

2 ـ بقاء أرصدة مدورة منذ السنة المالية 1990/1989 ضمن رصيد حساب العهد ـ مبالغ قيد التحصيل دون تسوية.

3 ـ استمرار تدوير الهيئة لبعض أرصدة حساب الأمانات ـ مبالغ تحت التسوية وعدم تسويتها بالمخالفة للتعليمات المالية.

5 ـ استمرار تدوير وعدم تسوية الهيئة لرصيد حساب عهد دفعات نقدية داخلية.

سأل الصبيح عن العقود الاستثمارية لجمعية الجهراء التعاونية

النصف: قرارات الصانع تعتبر تدخلاً في أعمال السلطة القضائية

راكان النصف

اكد النائب راكان النصف رفضه لقرارات وزير العدل ووزير الاوقاف والشؤون الاسلامية يعقوب الصانع والتي تتضمن تدخلا في عمل السلطة القضائية وذلك من خلال اصداره لقرارات بنقل عدد من المدراء ورؤساء الاقسام في المحاكم دون الرجوع الى رؤساء المحاكم الذين هم أعضاء في المجلس الاعلى للقضاء.

وقال النائب النصف في تصريح صحافي ان الوزير يعقوب الصانع رفع شعار استقلال القضاء ماليا واداريا، الا ان تصرفاته تؤكد مخالفاته لتلك الشعارات، وانه يتعين على الوزير التراجع عن قراراته والعودة الى المجلس الاعلى للقضاء وابعاد الادارات المساندة للقضاء عن اي تعيينات ذات بعد انتخابي.

ولفت الى ان الدستور الكويتي اكد على استقلال عمل القضاء وان مثل هذا الاستقلال يجب ان ينصرف الى الادارات المساندة لخدمة القضاء، خصوصا ان مشروع القانون المعروض على جدول اعمال مجلس الامة والذي يحاول الوزير عرقلته بحجة وجود تعديلات جديدة عليه يؤكد على تبعية الخدمات المساندة للقضاء الى السلطة القضائية لكونها المسؤولة عن تنفيذ القرارات القضائية عبر الادارات المختلفة في المحاكم.

وقال النصف ان التدخلات الاخيرة من وزير العدل اظهرت استياء داخليا من عدد من المسؤولين في السلطة القضائية وذلك لعدم مراجعة الوزير لهم قبل اتخاذ تلك القرارات.

من جانب آخر، وجه النائب راكان النصف سؤالا برلمانيا لوزيرة الشؤون ووزيرة الدولة لشؤون التخطيط هند الصبيح بشأن تزوير عقود الاستثمار من قبل مجلس ادارة جمعية الجهراء التعاونية، وطالبت تزويدها بالآتي: ما الاجراءات التي قامت بها الوزارة بهذا الشأن؟، وتزويدنا بالكتب الصادرة بهذا الشأن ان وجدت، وما القرارات التي اتخذت من قبل الوزارة بهذا الشأن؟، مع تزويدنا بها ان وجدت، وهل تمت احالة القضية الى النيابة للتحقيق؟، مع تزويدنا بما يخص هذا الشأن ان وجد، وهل انتهت تحقيقات النية منها ام مازالت جارية؟، وفي حال انتهت التحقيقات هل تمت احالة المتهمين للمحاكمة الجنائية، ولمصلحة من التأخير ان وجد؟ علما ان المحلات موضوع القضية مغلقة منذ اكثر من 6 اشهر ولم يستفد من خدماتها المساهمون وسكان المنطقة.

الشايع: لإطلاق اسم «حمد الجوعان» على صالة في «التأمينات»

فيصل الشايع

تقدم النائب فيصل الشايع باقتراح برغبة طالب فيه بتسمية الصالة الرئيسية لاستقبال المراجعين بالمؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية باسم حمد عبدالله الجوعان وذلك تقديرا لدوره البارز وجهوده التي قدمها في خدمة المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية في الفترة التي تولى فيها منصب المدير العام لها.

وجاء في شرح اقتراحه أنه نظرا للدور الكبير الذي قام به حمد عبدالله الجوعان، أحد أبرز رجالات الجيل الاول في مؤسسة التأمينات الاجتماعية باعتباره الأب الروحي لها وصاحب فكرة انشاء مؤسسة التأمينات الاجتماعية، ونظرا لما قدمه للمؤسسة باعتباره أول من تولى منصب المدير العام لها منذ انشائها حتى بداية الثمانينيات ومن ثم انتقاله بها في تلك الفترة الى مصاف المؤسسات الناجحة في البلاد بعد وضع البنية التشريعية واللوائح والقوانين المنظمة لعمل المؤسسة والتي ما زالت سارية حتى الآن، اتقدم بالاقتراح برغبة برجاء التفضل بعرضه على مجلس الأمة.

الحمدان: تخصيص ميزانية لبناء مصليات في مدارس الأحمدي

حمود الحمدان

اكد النائب حمود الحمدان انه سيتابع مع وزير التربية وزير التعليم العالي د.بدر العيسى تخصيص ميزانية لبناء مصليات في بعض مدارس منطقة الاحمدي التعليمية التي لا توجد بها مصليات.

واضاف، في تصريح صحافي، انه وبناء على شكاوى عدة من المواطنين، قام بزيارة الى مدرسة صهيب بن سنان ومدرسة ريحانة بنت زيد في منطقة الرقة بصحبة مدير الصيانة في منطقة الاحمدي التعليمية م.صالح الحبيب، وتم خلال الجولة معاينة المواقع المناسبة، ومن الممكن ان يتم تشييد المصليات بها في هاتين المدرستين وغيرهما من المدارس التي يطالب المعلمون والمعلمات بإقامة مصليات فيها.

وأوضح انه سيتابع الموضوع مع وزير التربية بهدف حثه على الاستعجال بإنهاء هذا الموضوع ومعالجة شكاوى المواطنين المتكررة.

واشار الى الفوائد العديدة من تواجد المصليات والتي تساهم في تعويد ابنائنا وبناتنا الطلبة على ارتياد المساجد والمواظبة على الصلاة، فضلا عن الدروس الميدانية التي يمكن اجراؤها في المصليات.

تتكون من «التربية» وجامعة الكويت ومؤسسات المجتمع المدني

عسكر لتشكيل لجنة لمواجهة انتشار المخدرات بين الشباب

عسكر العنزي

دعا النائب عسكر العنزي الى سرعة تشكيل لجنة تضم ممثلين عن وزارة التربية وجامعة الكويت ومؤسسات المجتمع المدني المعنية بقضايا الشباب، لدراسة ظاهرة انتشار المخدرات والمؤثرات العقلية على اختلاف أنواعها، واقتراح الوسائل الكفيلة بتوعية الشباب بالآثار الخطيرة لتلك السموم على صحتهم ومستقبلهم، ووضع الحلول الكفيلة بمنع هذه الآفات التي تهدد مستقبل الشباب مع تحذيرهم من المغريات التي يعرضها قرناء السوء، وتذكيرهم بالوازع الديني الذي يدين هذا السلوك الشائن وإيجاد خطة مشتركة بين الجهات المعنية لمحاربتها والحد منها. وقال عسكر في تصريح صحافي: ان انتشار المخدرات والمؤثرات العقلية على اختلاف أنواعها من الأمور الخطيرة التي تعاني منها الآن مختلف الشعوب وذلك على الرغم من التشريعات الجزائية التي تفرض عقوبات مغلظة على تعاطيها أو الاتجار بها.

ومن هذه التشريعات في الكويت القانون رقم (74) لسنة 1983 في شأن مكافحة المخدرات والمرسوم بالقانون رقم (48) لسنة 1987 في شأن مكافحة المؤثرات العقلية. وقد جاء في المذكرة الإيضاحية للقانون رقم (74) لسنة 1983 أن «مشكلة المخدرات قد أصبحت جذورها ضاربة في أعماق المجتمع الدولي في العصر الحاضر، وتفاقمت إلى حد كبير، مما شغل ولاة الأمور لما تجره من تدهور في الصحة العامة والأخلاق وتعطيل القوى البشرية، بما يصيبها من الوهن والمرض.... ودلت الإحصائيات على انتشارها في محيط الشباب مما ينذر بالخطر».

واضاف عسكر:كما جاء في المذكرة الإيضاحية للمرسوم بالقانون رقم (48) لسنة 1987 أنه قد «ظهرت في السنوات الأخيرة مشكلة تعاطي المواد المؤثرة عقليا ومستحضراتها في غير الأغراض الطبية وانتشارها بين فئات الشباب المختلفة الذي هو عدة الدولة وذخيرتها وطاقتها الإنتاجية وحصنها الواقي».

وتابع عسكر: لذا كان من الضروري التفكير في الوسائل التي تكفل حماية شبابنا من الانزلاق نحو هذا المستنقع الخطير، لا سيما أبناؤنا وبناتنا في المؤسسات التعليمية على اختلاف مستوياتها وأنوعها، وهي مسؤولية تقع على جهات رسمية متعددة في مقدمتها وزارة التربية ووزارة التعليم العالي ووزارة الداخلية، من خلال تشكيل لجنة تضم ممثلين تلك الجهات لدراسة الظاهرة ووضع الحلول لها.